الصرف العربي بين الظاهرة والمنهج –قراءة في فكر الدكتور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم من خلال كتاب النظرية اللغوية في التراث العربي–

Arabic morpheme between phenomenon and the method - a reading in the mindset of Dr. Mohammed Abdel Aziz Abdel Dayem through the book "linguistic theory in the Arab heritage"

بثينة سعادة، جودي مرداسي

مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر جامعة باتنة1، bothina.saada@univ-batna.dz

مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر جامعة باتنة1، djoudimerdaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/29 تاريخ القبول: 2023/05/20 تاريخ النشر: 2023/12/10

ملخص: تُعنى هذه الدراسة ببيان أهمية الصرف العربي الذي يقوم بتحديد القواعد الكليّة وكيفية صياغة الأبنية العربية وفق ميزان صرفي، مع معرفة ما يَعتوِرُها من تغيير مما ليس بإعراب، أو بناء،كما سنتحدث في هذه الورقة البحثية عن أبعاد ظاهرة الصرف العربي؛ وأنظمته كما ورد في تراثنا اللغوي العربي وذلك من خلال كتاب الدكتور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي؛ الذي سعى للكشف عن خبايا الظاهرة الصرفية واستنباط أنظمتها وتبيان موضوعها العام المتمثل في ظاهرة التعدد التي تعدّ مركز البحث في النظام الصرفي والوحدات الصرفية.

كلمات مفتاحية: نظام؛ ميزان صرفي؛ الصرف العربي؛ النظرية؛ ظاهرة التعدد.

Abstract:

This study revolves around demonstrating the importance of the Arabic morpheme,its dimensions and its systems as mentioned in our Arabic linguistic heritage through the book of Dr. Mohammed Abd El-Aziz Abd-El Dayem, linguistic theory in the Arab heritage, who sought to uncover the secrets of the morphological phenomenon, discover its systems and show its general theme of the phenomenon of multiplicity, which is the center of research in the morphological system and units.

Keywords:system; balance of morpheme;Arab morphem; theory; phenomenon of multiplicity.

المؤلف المرسل: بثينة سعادة، **الإيميل**: bothina.saada@univ-batna.dz

1.مقدمة:

يعدّ علم الصرف من أهم علوم اللغة التي لا غنى لطالب اللغة العربية عنها، لذلك نجد علماءنا القدامى قد اهتموا به؛ وتركوا لنا تراثا لغويا زاخرا توارثناه جيلا عن جيل، فألفوا في الصرف مؤلفات كثيرة تشرح مظانه وتفك مسالكه، فلا نبالغ لو قلنا أنّه يشكل المادة اللغوية الأساسية التي يجب أن تتوفر في دارس اللغة، وأن يكون قد اكتسب نصيبا حسنا منه إذا أراد أن تكون قراءته وتحليله للمستويات اللغوية من الكلام دقيقة؛ ذلك أن دراسة الصرف مقدمة لدراسة النحو والدلالة وغيرها.

ونظرا لأهمية علم الصرف في الدراسات اللغوية عموما انصرفت جهود علماء اللغة القدامى إلى الاهتمام بتدوين قواعده وإفراد مباحثه، مما لم يتح لمن جاء بعدهم أن يزيد عليها أو يضيف عليها إلا ما ندر، إذ يقول ابن جني(ت 392هـ): «هذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقه، لأنّه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها»(ابن جني ، 1954، صفحة 34)، ولقد سلطنا الضوء في هذه الدراسة على أبعاد الصرف العربي عند مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم وكيف نظر له؟ وكيف يتعامل مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم مع علم الصرف؟ هل على أنه ظاهرة؟ أم نظرية أم منهج؟

-وما هي أهم مناهج التحليل الصرفي عنده؟

إنَّ الدرس الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أخذ بعضها من بعض، كما أنَّ به تُعرف أحوال أبنية الكلمة العربية وقوانينها، على حين يقوم الدرس النحوي في المقابل بدراسة العلاقات النحوية التي تكون بين الكلمات التي تشكل تركيبا نحويا صحيحا.

يعدّ كتاب النظرية اللغوية لمحمد عبد العزيز عبد الدايم كتابا لغويا تحدث فيه عن التنظير اللغوي وقدّم من خلاله المفاهيم العامة الأساسية للتنظير، ثم عن طبيعة النظرية العامة في التراث العربي، لفتح باب الحديث عن الظاهرة الصرفية وأنظمتها؛ ثم النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل إذ ينطلق من أنَّ الصرف

العربي؛ لم يرد على ظاهرة واحدة وإنّما ورد على جملة كبيرة منها، تحرص النظرية الصرفية على دراستها واستنباط أنظمتها.(محمّد، 2006، صفحة 89)

2.الظواهر الصرفية:

يقف عبد الدايم عند الظواهر الصرفية ويقسمها إلى قسمين رئيسيين هما: الظاهرة الصرفية الكليّة، والظاهرة الصرفية الجزئية.

1.2 الظاهرة الصرفية الكليّة في التصور اللساني الحديث:

يعرفها على أنها الصرف كله بوصفه مستوى لغوي مقابل للمستويات اللغوية الأخرى.

1.1.2 موضوعها (التعدد):

إذا كان الصرف يقوم على دراسة الاشتقاق والتصريف والتركيب مزجيا أو عدديا فإنّ ذلك يعني ما يلي:(محمّد، 2006، صفحة 90)

– أنه يقوم بدراسة تغيير الكلمات صرفيا، وهو التغيير الذي يقوم على صياغتها، وأنّه يخالف بذلك النحو الذي يقوم بدراسة تركيب الكلمات نحويا.

– أن أطراف العلاقة الصرفية تمثل الأطراف المتقابلة لعملية التغيير الصرفي، على خلاف أطراف العلاقة النحوية التي تتمثل في أطراف علاقة التركيب النحوية، والتي يتشكل منها التركيب النحوي.

– ينتج عن تقابل أطراف عملية التغيير الصرفي ظاهرة التعدد؛ إذ نجد صيغا صرفية قبل التغيير الصرفي تقابلها صيغ صرفية أخرى بعد التغيير الصرفي كصيغة المصدر في مقابلة صيغ الفعل، والمشتقات التي تؤخذ بالاشتقاق من المصدر، وكصيغة المفرد في مقابلة صيغ المثنى والجموع التي تؤخذ من المفرد بالتصريف. وهذا بخلاف النحو الذي يهتم بظاهرة التركيب النحوي الذي ينتجه علاقات التركيب النحوية التي تقوم بين المفردات.

– أن التعدّد يُفسّرُ بجعل بعض الصيغ أصولا وأخرى فروعا؛ مما يعني قيام التعدد متى قام تفسير الأصالة والفرعية، وكأنّ التعدد والأصالة والفرعية وجهان لعملة واحدة، فالتعدد هو الظاهرة التي تقع في اللغة،

والأصالة والفرعية هي التفسير الذي يقدّمه الصرفيون لهذه الظاهرة. ومن ثم يلزمنا الانتباه إلى قيام التعدد كلما ورد ذكر للأصالة والفرعية.

يريد عبد الدايم مما سبق أن يؤكد على الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية؛ يتمثل في أنّ الأولى تكون بين كلمات أخذ بعضها عن بعض بالاشتقاق أو التصريف، أما الثانية فهي علاقات تركيبية تربط بين عناصر التركيب بعضها ببعض، إذ يقول: «إذ تكون العلاقات النحوية بين عناصر تركيب نحوي واحد وتربطها لتُكوّن منها تركيبا نحويا صحيحا».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 91)

وقد اهتم مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم بظاهرة التعدد التي وقف فيها مع نظريات الصرف العربي من نظريات أساسية كنظريات الأصالة والفرعية، ونظريات غير أساسية كنظريات القلب والإعلال والإبدال.. وذلك بعد أن حدّد مختلف الأنظمة الصرفية، ويتم تفسير التعدد بفرضية الأصل والفرع، ومن ثم يلزم أن نلتفت إلى وجود التعدّد متى ما ذكر الأصل والفرع،(مُحَمَّد، 2006، صفحة 91) فإذا كان التعدد يمثل ظاهرة الصرف الأساسية، فإنّه يرد أيضا في مستويات لغوية أخرى، وفيما يلي بعض ما يرد في اللغة من تعدّد يخضع للتفسير:

أ-السمة اللغوية:

يرد التعدّد على مستوى السمات اللغوية، كسمتي التفخيم والإمالة، وكسمتي الفك والإدغام، وكل من هاته السمات سمات متقابلة، وبيان ذلك كما يلي:

***التفخيم والإمالة:**

يعدّ التفخيم أصلا للإمالة؛ أي أنَّ هذه الأخيرة فرع من التفخيم، يقول ابن الأنباري عن معنى الإمالة: «إن قال قائل:ما الإمالة؟ قيل: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.»(ابن الأنباري، صفحة 289) ثمّ يضيف عن علّة إدخال الإمالة في الكلام: «فإن قيل: فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للتّشاكل؛ لئلّا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختصّ بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم؛ وهي فرع على التّفخيم؛ والتّفخيم هو الأصل؛ بدليل أنَّ الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها، وليس التّفخيم كذلك.فإن قيل: فما الأسباب التي توجب الإمالة؟ قيل: هي الكسرة في اللّفظ، أو كسرة تعرض

للحرف في بعض المواضع، أو الياء الموجودة في اللّفظ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء، أو لأنَّ الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء، أو إمالة لإمالة؛ فهذه ستّة أسباب توجب الإمالة.»(ابن الأنباري، صفحة 289)

***الفك والإدغام:**

الإدغام هو ظاهرة لغوية تحدث في اللغة العربية نتيجة تأثير أصوات الحروف بعضها ببعض حين تتجاور، قال ابن يعيش: «الإدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ومعناه في الكلام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينها بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو: شدّ ومدّ ونحوهما».(ابن يعيش، 2001، صفحة 512)

يرى اللغويون العرب أن الإدغام هو صورة الفك؛ إذ أنَّ الفك هو صورة الأصل، والإدغام هو الصورة الفرعية يقول ابن يعيش: «الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ووضعك إياه بهما موضعا واحدا. وهو لا يكون إلاّ في المثليين أو المتقاربين. والسبب في ذلك أنَّ النطق بالمثلين ثقيل، لأنك تحتاج فيها إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضّعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد.»(ابن عصفور، 1987، صفحة 631).

ب–الوحدة اللغوية:

يرد التعدد في الوحدات اللغوية على اختلافها من صوتية إلى صرفية إلى نحوية ومن ذلك ما يلي:

***الوحدة الصوتية (الفونيم):**

إنَّ الاهتمام بالصوت اللغوي ليس أمرا جديدا، فقد اهتمت الأمم القديمة بدراسة أصوات لغاتهم، بوصفها وتحديد مخارجها وطبيعتها وخصائصها، وبذلك كان لعلماء العربية جهودا طيبة في علم الأصوات.

«وردت للصوت الواحد عدّة صور مختلفة ولم يقتصر الأمر على صورة واحدة، ومن ذلك ورود صور فرعية لبعض الأصوات العربية، نحو صور النون المختلفة، إذ ترد على أربع حالات»،(محمّد، 2006، صفحة 92) يقول بعضهم عن النون: «ولها أربعة أحوال: إحداها الإدغام مع هذه الحروف. والثانية البيان

مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء كقولك: من أجلك، ومن هايء، ومن عندك، من حملك، ومن غيرك، ومن خانك. إلا في لغة قوم أخفوها مع الغين والخاء فقالوا منخل منغل. والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء كقولك: شنباء وعمبر. والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفا.»(الزمخشري، 1993، صفحة 553)

يذكر ابن جني في كتاب سر صناعة الإعراب في حديثه عن أصوات العربية، يقول: «واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها، حتى تكون خمسة وثلاثين حرفا. وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي: النون الخفيفة، ويقال الخفيّة، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم،..»(ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1985، صفحة 46).

***الوحدة المعجمية (الكلمة):**

اهتّم اللّغويون المحدثون بمفهوم الوحدة المعجمية، من خلال تعاطيهم مع المركبات المتلازمة، وشرحهم وتقسيمهم لها، إذ أنَّ قوام المعجم الوحدات المعجميّة، حيث تعدّ جوهره الذي يكوّن مادته، «يمكن الوقوف على صور مختلفة للجذر المعجمي الواحد في صورتين بارزتين، وتنتج الصور المختلفة للجذر عن أحد أمرين، وهما: اختلاف موضع حروف الجذر بعضها من بعض، إذ يمكن أن يتقدّم أصلٌ على آخر بالقلب المكاني، أو أن يتردد أحد الأصول بين عدد من الأصوات بالإعلال، وبيان هاتين الحالتين كما يلي:(مُحَمَّد، 2006، صفحة 93)

-تغيير مواضع الأصول بعضها من بعض (تغير ترتيب الأصول: القلب المكاني):

يعدّ القلب المكاني التغيير الفونولوجي الذي يؤثر على ترتيب الأصوات داخل الكلمة، إذ يعدّ ظاهرة لغوية عامة كما تتسع تعريفات القلب المكاني؛ لتشمل التقديم والتأخير بين الأصوات المكونة لبنية الكلمة والعناصر أو الكلمات المكونة لبنية الجملة، «ومن ذلك ما نراه في جذر (ي أ س)؛ إذ يرد الجذر على هذا الترتيب مرة، ويرد مرة أخرى بترتيب (أ ي س)، وذلك كما نراه في الكلمتين (يئس وأيس) اللتين يقرر الصرفيون لهما جذرا واحدا، ويجعلونهما من أصل واحد لعدّة أسباب يرونها.»(محمد، 2006، صفحة 93) ومن هنا يتضح أن القلب المكاني هو أن يتبادل حرفين أو صوتين موقعهما في الكلمة الواحدة، فيكون الحرف الذي قلب أصلا والحرف الذي حلّ مكانه فرعا.

-ورود اختلاف في جنس أحد الأصول (تغير أحد الأصول: الإعلال):

الإعلال هو ذلك التغيير الذي يعتري أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) ومعها الهمزة، كأن نجد الجذر (ق و ل) الذي يرد عينه أو أصله الثاني على أكثر من صورة صوتية فنرد:

-**واوا**، كما في المصدر وجمعه والمضارع (قول- أقوال– يقول).

-**ألفا**، في الماضي والمبني للمجهول من المضارع (قال –يقال).

-**همزة**، كما في اسم الفاعل (قائل).

-**ياء**، وذلك في المبني للمجهول (قيل).

أي أن وسط هذا الجذر أو عينه تتردد بين أربعة احتمالات، هي الواو والألف والهمزة والياء.(محمد، 2006، الصفحات 93-94)

فالإعلال عند اللغويين المحدثين خاص بالتبادل بين أصوات العلّة التي هي: أ، و، ي، طويلة وقصيرة يضاف إليها الهمزة، «كما لا يخفى أن المعجميين العرب يجعلون لمثل هذه الكلمات جذرا واحدا أصليا، هو (ق و ل)، ويجعل ما سواه، وهو ما كان بالألف أو الهمزة أو الياء، صورا فرعية لهذه الصور الأربع المختلفة فهم ينفون أن يكون ثمة أكثر من جذر لمثل هذه الكلمات التي تشترك في دلالة معجمية

واحدة. ويعني ذلك أن وحدة الجذر قد تعدّدت صورها، ولم ترد على صورة واحدة».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 94)

حريّ بالبيان، أن ظاهرة الإعلال عند الصرفيين العرب قد تعددت صورها وأشكالها ولم ترد على صورة واحدة وإنما وردت على صور وحالات مختلفة ومتعددة.

***الكلمات الوظيفية (الأدوات):**

إنَّ فكرة الأصل والفرع من الدعائم التي أقيم عليها الدرس اللغوي العربي في جميع مستوياته، إذ نجدها كذلك في الحروف والأدوات؛ كان سيبويه (ت 180هـ) أول من أطلق مصطلح أصل حروف العربية، وذلك بقوله: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا»(سيبويه، صفحة 431) أو بتعبير ابن جني: «أصول حروف المعجم»(ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1985، صفحة 41)، والثابت في هذه التسميات أنَّها حروف أصول أي أنَّها أساس حروف العربية منها تتألف وهي الأساس في حروف العرب وغيرها ثانوي ومتفرع عليها.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن النحاة قد أطلقوا مبكرا في مجال الدراسات الصوتية مصطلح أصل الكلمة وتكون جذرا للكلمة، فتأمل قول الخليل بن أحمد (ت 170هـ) مثلا: «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف. فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنّها زائدة في البناء وليست من أصل الكلمة مثل: قرعبلانة إنّما أصل بنائها: قرعبل، ومثل: عنكبوت، إنّما أصل بنائها عنكب»(الخليل، 2003، صفحة 35)، وما زاد عليها فهو زائد وفرعي.

***الوحدة الصرفية (المورفيم):**

تعدّ الوحدة الصرفية حلقة مهمة في سلسلة الدرس الصرفي لها قضاياها المستقلة التي تهتم بدراستها وتحليلها، والتي تهتم بالتفاصيل والجزئيات التي تشتمل عليها الكلمة، وتسهم إسهاما فعّالا وواضحا في فهم النّص فهما دقيقا، إذ يردّ التّعدد في الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أو صيغا صرفيّة، وذلك على ما يلي:(مُحَمَّد، 2006، صفحة 94)

–حرف الزيادة بالحروف: الزيادة هي إضافة حرف أو أكثر إلى الحروف الأصلية للكلمة لتضيف إليه معنى جديد. وتكون بحروف معينة كـ«التاء في نحو قولنا: افتقد وازدهر واصطبر...، إذ ورد الزائد تاء ودالا وطاء على الترتيب. يتردد حرف الزيادة بين التاء والدال والطاء...، على الرغم من أن الصرفيين يرونه حرفا زائدا واحدا قد أخذ صورا مختلفة، ولا يجعلون الزائد دالا مرة، وطاء وثانية اعتمادا على كون الدال والطاء لا تردان على نحو مطلق، وإنَّما تردان في سياقات صوتية ومحدّدة.»(مُحَمَّد، 2006، صفحة 94) ، وقد جمع العلماء حروف الزيادة في قولهم: (سألتمونيها)، وجمعها بعضهم في: أمان وتسهيل أو في: هناء وتسليم.

–حرف الزيادة بالتضعيف: فالزيادة بالتضعيف هي التي تكون بتكرار حرف أصلي من حروف الكلمة الأصليّة «في نحو قولنا: فهّم وقدّم وكلّم...؛ إذ تتمثل حروف الزيادة التي وردت بالتضعيف في الهاء والدال واللام على الترتيب. ولا يمتنع حرف في اللغة من أن يرد زائدا بالتضعيف حين يكون عينا للكلمة أو لاما.»(مُحَمَّد، 2006، صفحة 95) ، إذ أنَّ جميع حروف العربية تقبل التكرار ما عدا حرف الألف، بحيث كل زيادة في المبنى يترتب عنها زيادة في المعنى، وتأتي لإضافة معنى جديد للكلمة.

***الصيغة الصرفية:**

تعرّف الصيغ الصرفية بأنَّها «القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه ويسمى (الصيغة الصرفية) وهذه الصيغة الصرفية تعتبر مبنى فرعيا على مبنى التقسيم اسما كان أو صفة أو فعلا، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبّر عن معنى فرعي منبثق عمّا يفيده المبنى الأكبر من معنى تقسيمي عام»(فاضل مصطفى، 1988، الصفحات 189-190)، وفي اعتبار الصيغة الصرفية فرع من معاني التقسيم.

وتندرج الصيغة الصرفية تحت مباني التقسيم، فينصبّ في قالبها كل قسم من أقسام الكلم، يقول مُحَمَّد عبد العزيز: «وذلك كما عدّ النحاة بعض الألفاظ فروعا عن بعض كعدّ المصدر أصلا والفعل فرعا عليه، وعدّهم المشتقات فروعا على الفعل...»(مُحَمَّد، 2006، صفحة 95)، هذا يعني أن فكرة الأصل هاهنا يقابل ما كان فرعا، أي أنَّ الثوابت تعدّ أصولا أما المتغيرات غير الثابتة فتسمى الفروع.

***الوحدة النحوية:**

استعمل القدماء ثنائية الأصل والفرع في دراسة بعض الوحدات النحوية، إذ «يقرر النحاة أن التراكيب التي تعدّ وحدات نحوية ترد أصلية وفرعية، ومن ذلك حديثهم عن أصالة الجملة الإخبارية وفرعية جملة الاستفهام، وعن أصالة الجملة المثبتة وفرعية الجملة المنفيّة».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 95)

وحريٌّ بالبيان، أن النحاة القدامى تحدّثوا عن قضية إعراب الفعل وفهم المعنى، يقول العكبري: «أمَّا إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به، والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة؛ ألا ترى أن قوله: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، لو سكّنت العين لفهم المعنى، وإنّما يُشكل إذ نصبتها، وإنَّما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر، إلى نفس الفعل؛ إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد، في الضم والفتح والكسر والسكون؛ فإنَّه في كل حال يدل على الحدث والزمان. وكذلك إذا ضم قليلا قلت: لم يضرب ولن تضرب، فإن الفعل منفي، ضممت أو فتّحت أو سكّنت. وكذلك: لا يسعني شيء ويعجز عنك، إذا فتحت أردت الجواب، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملته لفهمت المعنى، وكذلك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. والحاصل بين ذلك كله أنَّ أمر عرض بالعطف، وحرف العطف يقع على معان؛ فلابد من تخليص بعضها من بعض؛ فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف، ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر،».(العكبري، 2008، صفحة 70)

ويفهم من هذا القول أنَّ الوحدة النحوية تظهر فكرة الأصل والفرع بوضوح عند اللغويين في دراسة الظواهر الصرفية والنحوية على السواء وهذا ما قدّمه لنا مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم في كتاب النظرية اللغوية.

-إفراد الخبر:

الخبر هو الاسم المرفوع المسند إلى المبتدأ، وهو الذي كمل معنى الجملة، و«يرد الخبر في الجمل الاسمية في العربية على أكثر من صورة، وقد صنّف اللغويون العرب ذلك، يقول بعضهم في أصالة إفراد الخبر وفرعية كونه جملة (الأصل في الخبر أن يكون مفردا)».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 95)ويقصد من هذا القول أن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وأما إن جاء غير ذلك كأن يأتي شبه جملة فقد عدل عن الأصل فيخرج إلى دائرة الفرع.

2.1.2 مجالها:

يشمل مجال الظاهرة الصرفية الكلية أمرين، هما: ما يقع ضمنها ويندرج فيها، وما لا يقع ضمنها ولا يندرج فيها، وذلك كما يلي:

أ–ما يندرج فيها:

إنَّ أبرز سمات اللغة العربية وتميزها ذلك الثراء اللفظي المتنامي الذي لم يقتصر على المعجم فقط بل تعدّدت روافده الفياضة التي تصب في بحر اللغة عاملة على تنمية اللغة واستمرار حيويتها، فإن كانت ظواهر الترادف والتضاد اللغوي والقلب المكاني، والنحت تثري المعجم في جانبه الدلالي، فثمة ظواهر أخرى تثري اللغة في جانبها الصرفي ويظهر ذلك في أبنيتها الصرفية وتعددها، يقول مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: «لا تختلف حدود الظاهرة الصرفية في الدرس الصرفي العربي في تغييرات الكلمة التي تؤدي إلى تغيير المعنى، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها، والتي لا تؤدي إلى تغيير المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها. ويشمل الصنف الأول تغييرات الاشتقاق والتصريف وتركيب المزج أو العدد، وهذا عين نطاقها في الدرس الغربي حيث (يُقسّم الصرف تراثيا إلى ثلاث مناطق متمايزة: التصريف والاشتقاق والتركيب)».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 97)

ب–ما لا يندرج فيها:

تعتبر الأبنية الصرفية بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحاد بها المعاني العامّة ووجود هذه القوالب في اللغة العربية يوفر على المتكلم والمتعلم كثيرا من الجهد.

يقول مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: «مما يتصل بنطاق الظاهرة الصرفية التغييرات الفونولوجية والمبنيات ومسائل التمرين، وهو من القضايا التي انتقد بها الصرف العربي، ومن ثمّ يحتاج موقفهم إلى تحقيق وتفسير علمي مقبول. ويؤكد على ضرورة تفسير موقفهم الذي يتمثل في إخراج المبنيات من الصرف حقيقتان، هما:

-أنَّ المبنيات كالضمائر ونحوهما تشتمل على تعدد؛ إذ ثمة، وفي حالة ضمير الرفع فقط، أكثر من ضمير للمتكلم: أنا-نحن، وأكثر من ضمير للمخاطب: أنتَ-أنتِ-أنتما-أنتم-أنتن، وأكثر من ضمير للغائب: هو-هي-هما-هم-هن. وكذلك الأمر في أسماء مبنية أخرى كأسماء الإشارة والموصول.

-أن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفيّة في المبنيات كتقابل أنا ونحن، مثلا، لا يختلف عن التقابل بين أطراف بين أطراف العلاقة الصرفية في غير المبنيات، كتقابل رجل وجال من حيث الدلالة».(مُحَمَّد، 2006، صفحة 97).

3. الظواهر الجزئية الصرفية في العربية:

قسّم مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم هذا المبحث إلى ثلاثة تصورات أساسية تتصل بالظواهر الصرفية الجزئية وذلك ما يلي:

1.3التصور اللساني الغربي للظاهرة الصرفية:

إنَّ الدرس الصرفي الحديث هو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللساني يُعنى بتناول البنية (structure)، التي تمثلها الصيغ، والعناصر والمقاطع الصوتية.

حيث انتشر مصطلح مورفولوجيا (morphology)، علم الصرف، التصريف، وبنية الكلمة في اللسانيات الغربية الحديثة، إذ يعرّف المورفيم(morphéme): «بأنّه أصغر وحدة ذات معنى»(ماريو، 1998، صفحة 100)فهي تعتمد على دراسة الوحدات الصرفية، التي تمثل أساس التحليل المرفولوجي للصيغ الصرفية للكلمات، «وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي فلقد شكل المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساسية، وقد قام في الأربعينات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات؟ وكيف تعرّف أحسن تعريف؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية...وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن: توصّل لغويون كثيرون، وبصفة خاصة في أمريكا، إلى أن الكلمة لم تكن، أو على الأقل ليست بالضرورة، الوحدة الأساسية للنحو؛ بل يجيب أن نبحث عن شيء أخر

أصغر من الكلمة...»(محمّد، 2006، صفحة 104)، ويعدّ سوسير من أوائل اللغويين المحدثين في الغرب ممن اهتموا بالصرف، فهو يرى أنَّ علم الصرف "المورفولوجيا" يعالج طوائف الكلمات من أسماء وأفعال وصفات وضمائر.

ومما توصل إليه البحث اللساني الغربي؛ بأنَّالمورفيمات تنقسم إلى 03 أقسام حسب ورودها في السياق؛ هي حرة (free morpheme) ومقيدة (boundmorpheme) وصفرية (zeromorpheme)؛ فأما الحرة فهي ما يعرف بالدرس اللساني العربي بالضمائر المنفصلة أو كما يقول محمّد محمّد داوود «ويتميز باستعماله كوحدة مستقلة في اللغة مثل: عالم، كتاب، قلم، عظيم»(محمّد م.، 2001، صفحة 165) في حين تمثل المورفيمات المقيدة «ويميزه أنَّه لا يمكن أن يستخدم منفردا، بل لابد من اتصاله بمورفيم آخر»،(محمّد م.، 2001، صفحة 165)الضمائر المتصلة سواء أكانت تاء الفاعل مثل: كتبت، أوغيرها، أما المورفيم الصفري (zeromorpheme)؛ «وهو مورفيم لا يوجد في الكلام المنطوق أو المكتوب، وإنّما يكون مستترا أو مقدرا أو محذوفا لعلّة لغوية، ومثاله: الضمائر المستترة وحركات الإعراب المقدّرة»(محمّد م.، 2001، صفحة 165)؛ وهو ما يسمى في الدرس اللغوي العربي حيث يترك فراغا يملؤه المتلقي من تلقاء نفسه، مثل: دخل أحمد القسم وفجأة خرج، ويظهر المورفيم الصفري في الضمير المستتر عوضا عن أحمد المذكور سابقا.

2.2 التصور اللساني العربي للظاهرة الصرفية:

كان لعلم الصرف دورً فعالٌ وبارزا في إرساء القواعد اللسانية والنقديّة التي تضمنتها الدراسات النقدية والعربية القديمة؛ إذ عرفته بأنّه العلم الذي يدرس أواخر الكلمة فقد حاول كثير من اللغويين أن يقدّموا تعريفات عامة للكلمة تنطبق على جميع اللغات، لكن يبدو أن محاولاتهم قد فشلت وذلك أن جميع اللغات لا تسير على نمط واحد في تكوين الكلمة أو تركيبها، وفي هذا الصدد يقول عبد الدايم: «دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة، فلم يتحدّثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة، وغاية ما هنالك أنّ لهم حديثا عمّا يُعرف في درسنا اللغوي بالعلامات وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة وبأن الكلمة أصبح لها جزءان دلاليان.»(محمّد ع.، 2006، صفحة

106) وزيادة على قول الدكتور عبد العزيز عبد الدايم فهو يشير هاهنا إلى أن اللغويون القدامى قد فاتهم تقديم تعريف أو حد لوحدة دلالية أصغر من الكلمة؛ إلاّ أنه يقوم بتبرير موقفهم هذا من خلال قوله: «رجوع إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تعالج باستقلال إلى أنّ بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يُمتنع فصل بعضها عن بعض؛ فوزن الكلمة، مثلا، لا يمكن فصله عن جذر الكلمة مع أن كلاًّ منهما يعدّ عنصرا من عناصر الدلالة الثابتة للكلمة.»(مُحَمَّد ع.، 2006، صفحة 108)

وتجدر الإشارة، إلى أن مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم قد أشار إلى جملة من الأمور قد تفطّن لها اللغويون العرب يقول: « عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى، فقد التفتوا إلى تركب بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوهما على حد سواء...وعيهم بطبيعة العربية التي تتمثل في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركيب والإفراد؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفردا على الرغم من تركب معناه...»(مُحَمَّد ع.، 2006، الصفحات 106-107) ، ويعني هذا أن للغة العربية خاصية لا يمكن فصل أجزائها بعضها من بعض على اعتبار أنّ الوزن الصرفي لا يمكن فصل أجزاء عن بعضه البعض إذ يعتبر وحدة دلالية مستقلة.

4. الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولنا من خلالها أبعاد الظاهرة الصرفية وأنظمتها في تراثنا الصرفي العربي، وذلك عند الدكتور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم نخلص إلى جملة من النتائج والاستنتاجات وهي كالآتي:

علم الصرف من الدعائم اللغوية التي يقوم عليها النظام اللغوي العربي؛ ونظرا لأهميته تهافت علماء اللغة المحدثين إلى كشف غياهبه، وإعطاء تصورات وأفق معرفية جديدة له، فعبد العزيز عبد الدايم قدّم لنا نظرة جديدة نحو أبعاد الظاهرة الصرفية وفرّق بين العلاقات الصرفيّة والعلاقات النحوية؛ كما أسهب في شرح ظاهرة التّعدد التي تمثل الشكل الرئيسي للنظرية الصرفية.

تزدحم الساحة اللغوية بكثير من البحوث والدراسات التي تعالج مختلف قضايا اللغة وفروعها، والتي تهدف في مجملها إلى خدمة اللغة العربية والارتقاء بها، لتكون في مقدمة مصاف اللغة الحديثة في قدرتها

على استيعاب كل جديد، فهذا مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم يتحدث عن الظاهرة الصرفية من خلال كتابه النظرية اللغوية في التراث العربي، إذ يفرد له فصلا خاصا، يبسط فيه أبعاد النظرية الصرفية في ظل الدرس اللغوي الحديث.

تبرز ظاهرة التعدد في الدرس اللغوي الصرفي عند مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم في كل من الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أو صيغا صرفية، كما ترد في الوحدات النحوية من خلال فكرة الأصل والفرع في النحو العربي كأصالة الجملة المثبتة وفرعية الجملة المنفيّة، إضافة على أنّها تظهر في الوحدات الصوتية فقد قسّم سيبويه أصوات اللغة العربية إلى أصول وفروع.

5. قائمة المراجع:

1. ابن الأنباري. (بلا تاريخ). *أسرار العربية*. دار الأرقم بن أبي الأرقم .
2. ابن جني . (1954). *المنصف*. دار الكتب العلمية.
3. ابن جني .(1985) .*سر صناعة الإعراب* .دار القلم.
4. ابن عصفور .(1987) .*المتع في التصريف* .لبنان :دار المعرفة.
5. ابن يعيش .(2001) .*شرح المفصل*.لبنان :دار الكتب العلمية.
6. الخليل ,ب .ا .(2003) .*كتاب العين*.لبنان :دار الكتب العلمية.
7. الزمخشري .(1993) .*المفصل في صناعة الإعراب* .بيروت :مكتبة الهلال.
8. الساقي فاضل مصطفى. (1988). *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*. مصر: مكتبة الخانجي .
9. العكبري. (2008). *مسائل خلافية في النحو*. القاهرة: مكتبة الآداب.
10. سيبويه. (بلا تاريخ). *الكتاب* . بيروت: دار الجيل.
11. ماريو ,ب .(1998) .*أسس علم اللغة* .القاهرة :عالم الكتب.
12. مُحَمَّد داوود مُحَمَّد. (2001). *العربية وعلم اللغة الحديث*. القاهرة: دار غريب.
13. مُحَمَّد ,ع .ع .(2006) .*النظرية اللغوية في التراث العربي* .القاهرة :دار السلام .